دراسة الأبعاد التنظيمية والتشريعية لفض المنازعات في المجال الرياضي

* أ.م.د/ محمد فتحي محمد تونيْ

المقدمة ومشكلة البحث :

أصبحت الإدارة فى هذا العصر من ركائز التقدم فما من اكتشاف أو نشاط أو تغيير أو انجاز إلا بالتحليل لأسبابه نجد أن الإدارة تدفعه وتقف خلف وجوده حيث أن أي محاولة لإحداث التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية قد يحتاج إلى رؤوس أموال وقد يحتاج إلى تجهيزات وأساليب وطرق تكنولوجيا متطورة تستخدم أساليب علمية فى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة ويرفع الكفاءة الإنتاجية إلى حدودها القصوى (٥ : ٥) .

ومن خلال ذلك فقد تغيرت أساليب الإدارة الرياضية وتطورت بشكل لافت للنظر سريع فى الحقبة الأخيرة من القرن الماضي وأصبح الأمر يشير بوضوح إلى أن هناك متجهات وأساليب إدارية مستحدثة سوف تسود فى الحقبات القادمة وأن التطور التكنولوجي سوف يجعل من إدارة الرياضة أمرا من الأمور شديدة التعقيد (٦ : ٣) .

فى العصر الحديث تردد ذكر العدل فى المواثيق الدولية ، فقد نصت المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " لكل شخص الحق المتساوي فى أن تستمع محكمة مستقلة محايدة إلى دفاعه العلني الكامل فى تحديد حقوقه والتزامه " (٧ : ٢ – ٤) .

---

* أستاذ مساعد بقسم الادارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة المنيا .

والدستور هو الركيزة الأساسية التى يبنى عليه كافة القوانين التى تنظم سير العمل داخل الدولة فالمادة الواحدة من الدستور تتكامل مع مواده الأخرى وتحمل فى طياتها الكثير من المعاني ، ولذلك يجب أن توضع القوانين فى إطار مواد الدستور وألا تخالفه فإذا خالفته تكون معيبة بعدم الدستورية ، وأيضا فى إطار السياق يجب أن يتم وضع اللوائح " القرارات الوزارية " فى إطار القانون الذي ينظم سير العمل والخاص بهذه اللائحة صالحة للتطبيق على الكافة (٣ : ٢) .

والتحكيم الرياضي هو عرض المنازعات القانونية المتعلقة بالرياضة على محكمين من أجل البت فيها ، والتحكيم الذي تجريه محكمة التحكيم الرياضية على نوعين أولهما اعتيادي وثانيهما استئنافي (١٢: ٦) .

ويعرف " روبير Robert " (٢٠٠٦) التحكيم بأنه نظام للقضاء الخاص تقضى فيه الخصومة . ويعهد بها إلى أشخاص يختارون للفصل فيها أو بعبارة أخرى يقصد بالتحكيم إنشاء عدالة خاصة يتم عن طريقها سحب المنازعات من يد القضاء لتحل عن طريق محكمين مخولين بمهمة الحكم (١٤: ٢٥) .

وعرفه آخرون بأنه حكم بخصومة بواسطة شخص (المحكم) يختاره الأطراف باتفاق يطلق عليه اتفاق التحكيم " (١٣: ٣٨) .

وإذا كان القاضي يواجه فى الوقت الحالي العديد من المنازعات التى تتطلب منه معرفة متعمقة بالموضوعات محل هذه المنازعات ، فان الاتجاه السائد حاليا هو ضرورة تخصص القاضي ، وقد ترجم هذا التخصص فى مجالات عديدة (مدنية . تجارية . إدارية . عمالية . عسكرية) . وعلى المستوى

الرياضي فقد أصبحت الرياضة الآن ظاهرة اقتصادية تتمثل فى وجود عقود ذات قيمة مالية مرتفعة تثير العديد من المسائل القانونية المعقدة وتتسبب فى منازعات كثيرة ومتنوعة ، وقد أصبح تجنب اللجوء إلى القاضي من الأمور التى يصعب تجاهلها (٤ : ٢) .

وبناء عليه لا تُعد المنازعة فى مجال الرياضة أمراً غريباً ، باعتبارها ظاهرة طبيعية تنشأ نتيجة وجود تعامل أو اتصال أشخاص يمارسون رياضة معينة . فالعلاقات التى تنشأ بينهم تؤدى بالضرورة إلى حدوث خلافات ومنازعات ، وتتعدد بتعدد تلك العلاقات ، إلا أن تعريف المنازعة الرياضية يظل ثابتاً باعتبارها خلافا يقع نتيجة ممارسة لعبة رياضية معينة ، إما نتيجة لتجاوز قواعد هذه اللعبة وأما لخرق قواعد إدارتها أو تنظيمها على المستوى الدولي أو الداخلي .

ونظراً لما تكابده الساحة الرياضية من مشاكل وخلافات وصلت إلى حد التنازع وتراشق الألفاظ والحروب الإعلامية ، وهذا ما يتضح من خلال ما يتم طرحه من صراعات عبر وسائل الإعلام بين الهيئات المختلفة والأفراد الرياضيين ، فإننا أصبحنا بحاجة ماسة لوجود نظام للفصل بين الأطراف المتنازعة وإيجاد الحلول التي تقدم آلية ثابتة مستمدة من القوانين لتحمي الساحة الرياضية من خلال وجود محكمة رياضية خاصة بها قوانين صارمة تطبقها بكل حيادية ضد كل من يتسبب في حدوث النزاعات والمشاكل كما تختص بحماية الجهات الرياضية العامة والرسمية من أي تطاولات .

والحقيقة أن المنازعة الرياضية بتسميتها هذه هى نزاع ينشأ فى مجال الرياضة . أيا كان نوع النشاط الرياضي الذى يمارس . ويمكن أن يكون له طابع محلى أو طابع دولي ، ويصير اللجوء إلى جهات الاختصاص الدولية أمراً

ضروريا . وقد أدى دخول عنصر الاحتراف أو رياضة الاحتراف . فى العصر الحالي . إلى تعقد الأمور وضرورة تطبيق قواعد القانون على العلاقات الناشئة عن هذا العنصر الجديد .

ويغلب على المنازعة الرياضية من حيث نشأتها أن تكون نتيجة عنف عند ممارسة اللعبة أو عدم احترام لقواعد اللعبة ، وفى هذه الحالة يكتفي بتدخل حكم اللقاء لتوقيع الجزاء المناسب للمخالفة . إلا أنه قد يحدث وتأخذ المنازعة بعد أخراً لا يقتصر على ممارسة الرياضة من الناحية الجسمانية أو العضوية ، وإنما يتعلق بإدارة الرياضة والإشراف عليها وتنظيم العلاقات بين القائمين عليها وبين ممارسيها ، مما قد يثير تطبيق قواعد القانون الإداري أو القانون المدني أو القانون الجنائي أو قانون العمل . ويترتب على تعدد مصادر نشأة المنازعة ، لذلك فإن دراسة الجهات المختصة بالفصل فى هذه المنازعات الناشئة فى مجال الرياضة تستلزم أن يسبقها تحديدا لطبيعتها ، ثم تناولها على المستوى القاري وعلى المستوى الدولي .

فهناك العديد من التخبطات فى الكيان الإداري فيما يخص التشريعات والقوانين المنظمة ، كما أن الفصل فى النزاعات التى تنشأ فى المجال الرياضي من الأمور الغير واضحة والتى لا تستطيع الهيئات الرياضية التعرف على الجهات التى تلجأ إليها فى الاختصام ضد أي طرف ، فاللجوء يكون محلياً أو قارياً أو إفريقيا ، فالطبيعة المحلية لا تحتوي على محاكم خاصة بالمجال الرياضي وبالتالي فيعود الأمر إلى المحاكم الإدارية وكذلك على المستوي القاري فيغيب التحكيم العادل نظرا لعدم التخصص وبالتالي فاللجوء إلى المحاكم الدولية من الأمور التي تأخذ وقت كبير وقد يأتي القرار متأخر وقد ظهر جليا العديد من المشكلات التى واجهت الرياضة المصرية وكان من

الصعب اتخاذ قرار بشأنه من اتحاد اللعبة ، كقضية حارس مرمي النادي الأهلي عصام الحضري الذي قام بالانتقال إلى فريق أخر وهو سيون السويسري دون انتهاء عقده ولم يستطيع الاتحاد المصري لكرة القدم الفصل فى هذه القضية وبالتالي لجأ النادي الأهلي إلى الاختصام ضد اللاعب فى الاتحاد الدولي لكرة القدم الذي أخذ وقت كبير فى القرار الخاص باللاعب مما أدي حدوث العديد من المشكلات فى الوسط الرياضي المصري ولم يستطيع النادي أخذ حقه بالكامل وفى الوقت المناسب .

ومن هنا تظهر الضرورة الملحة إلى ضرورة الإسراع في وضع آلية للفصل في النزاعات في المجال الرياضي والذي يهدد الكيان الرياضي في مصر ويعكر الصفو العام ، وبالتالي وجود مثل هذه الآلية من الأهمية للقضاء علي كل الصراعات التى تنشأ في المجال الرياضي وتضع الضوابط واللوائح القانونية التى من شأنها تجعل كافة الهيئات الانتباه إلى عدم إحداث مشكلات من شأنها تؤدي إلى إضعاف مكانتها في الوسط الرياضي وتعرضها للمعاقبة المالية والإدارية .

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى دراسة الأبعاد التنظيمية والتشريعية لفض المنازعات في المجال الرياضي .

تساؤلات البحث :

١- ما هي واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية ؟

٢- ما هي طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي ؟

٣- ما هي الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي ؟

٤- ما هي الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي ؟

٥- ما هي المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي ؟

المصطلحات المستخدمة في البحث :

المنازعة الرياضية :

المنازعة بوجه عام هى النزاع أو الخلاف الذى نشأ بين طرفين أو أكثر حول إثبات حق مشروع يحميه القانون .

أما المنازعة الرياضية فهى نزاع ينشأ فى مجال الرياضة سواء كان يتعلق بممارسة الرياضة بصفة أساسية ، أو يتعلق بإدارة الرياضة والإشراف عليها وتنظيم العلاقات بين القائمين عليها وبين ممارسيها (٩ : ٥٥٥) .

الأبعاد التنظيمية :

الكفاءة في إنشاء آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية في النواحي الإدارية والتنظيمية والاقتصادية .

الأبعاد التشريعية :

الانعكاسات الايجابية على الجوانب التشريعية التي تتحقق من جراء إنشاء آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية.

الدراسات السابقة :

١- دراسة " محمد أبو الفتوح " (٢٠١٣) (٨) بعنوان " قانونية تأسيس المحكمة الرياضية بجمهورية مصر العربية " ، وتهدف الدراسة إلى التعرف على ماهية الجهات القانونية المتخصصة في حل النزاعات الرياضية وطبيعة المحاكم الرياضية التي تم إنشاؤها والقواعد القانونية لمحكمة للتحكيم الرياضي وآلية لحل النزاعات الرياضية وقانونية تأسيس المحكمة الرياضية لجمهورية مصر العربية ، استخدم الباحث المنهج الوصفي (أسلوب الدراسات المسحية) ، واستخدام الباحث تحليل الوثائق والسجلات والمقابلة الشخصية واستبيان واقع آلية حل النزاعات الرياضية بجمهورية مصر العربية كأدوات لجمع البيانات ، وتمثل مجتمع وعينة البحث في المتخصصين في المجال الرياضي (وزير الرياضة – المدير التنفيذي لوزارة الرياضة – رئيس الإدارة المركزية للهيئات الرياضية بوزارة الدولة للرياضة والعاملين بها – الخبراء المتخصصين فى المجال الرياضي – مدربين – إداريين – حكام – مجلس إدارة اللجنة الاولمبية – رؤساء الاتحادات الرياضية – بعض مجالس إدارات الأندية ، بعض أساتذة القانون) وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية ، وكانت من أهم النتائج وضع قانونية لتأسيس المحكمة الرياضية بجمهورية مصر العربية يمكن من خلالها الفص في المنازعات في المجال الرياضي .

٢- دراسة " أحمد ربيع " (٢٠١٢) (١) بعنوان " رؤية مقترحة لإنشاء المحكمة الرياضية العربية " ، وتهدف الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لإنشاء المحكمة الرياضية العربية من خلال التعرف على لوائح النظام الأساسي للمحكمة الرياضية الدولية ولوائح النظام الأساسي لكلاً من اتحاد اللجان الأوليمبية العربية واللائحة الموحدة للاتحادات الرياضية والنوعية العربية وآليات فض المنازعات المعمول بها حالياً إن وجدت ، استخدم الباحث

المنهج الوصفي ، واستخدم الباحث المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية وبلغت (٣٣٤) فرداً من كل من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية العربية ورؤساء وأعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية الوطنية بالدول العربية والقيادات العاملة فى وزارات الشباب والرياضة العربية وما يماثلها من هيئات بالوطن العربي والعاملين فى مجال الإعلام الرياضي المرئي والمسموع والمقروء ببعض الدول العربية من (مذيعين – صحفيين – معدي برامج) والمدربين واللاعبين والإداريين بالأندية الرياضية ببعض الدول العربية وأعضاء مجالس إدارات اللجان الأولمبية الوطنية ببعض الدول العربية والأساتذة الأكاديميين بكليات (التربية الرياضية، الحقوق، العلوم السياسية) بالوطن العربي ، وكانت من أهم النتائج النموذج المقترح لإنشاء المحكمة الرياضية العربي يتكون من ٢٨ مادة .

٣- دراسة " هند القروي " (٢٠١٠) (١١) بعنوان " التشريعات القانونية لحل المنازعات الرياضية في دولة الكويت " ، وتهدف الدراسة إلى التعرف علي النزاعات الرياضية الشائعة بدولة الكويت والجهات القائمة علي تسويتها ومدي كفاية التشريعات الرياضية الخاصة بدولة الكويت في تسوية النزاعات الرياضية والسبل المناسبة لتسوية المنازعات الرياضية بدولة الكويت ، استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي ، واستخدمت الباحثة المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، وتم أخذ عينة وثائقية اشتملت علي دستور دولة الكويت باعتبارية أساس التشريعات بالإضافة لبعض التشريعات الرياضية (قوانين – نظم أساسية – لوائح داخلية) أما بالنسبة للعينة البشرية فقد تم أخذ عينة عشوائية مكونة من (٢٥٥) فرد من المجتمع الأصلي للدراسة ، وكانت من أهم النتائج تنتشر

النزاعات في المجال الرياضي بدولة الكويت حيث نجد منها نزاعات داخلية ، توجد خلافات مادية أو إدارية في بعض الهيئات الرياضية واحتلت الأندية الرياضية أعلي نسبة مخالفات مالية وإدارية واحتلت اللجنة الأولمبية المرتبة الثانية ثم تلاها الهيئات الهيئة العامة للشباب والرياضية ثم الاتحادات الرياضية ، توجد سلوكيات غير لائقة أثناء المنافسات الرياضية من قبل الجماهير ومن بعض اللاعبين وقد ترد هذه السلوكيات من أحد أعضاء الجهاز الفني أو الإداري للفريق .

٤- دراسة " محمد عبد النعيم " (٢٠٠٧) (٩) بعنوان " تسوية المنازعات الناشئة عن حل مجالس إدارة الأندية الرياضية بين دور القضاء الإداري وإمكانية التسوية الودية " ، وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على آليات تسوية المنازعات الرياضية بوجه عام واللجوء إلى القضاء الإداري بوجه خاص واستخدام الباحث المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، واستخدام المنهج الوصفي ، وكانت عينة الدراسة مكونة من بعض أعضاء السلطة القضائية وبعض أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية ، وكانت من أهم نتائج الدراسة اللجوء إلى لجان التوفيق فى شأن المنازعات الرياضية ذات الطابع الإداري ومن بينها المنازعات الناشئة عن صدور قرار بحل مجالس إدارة الأندية .

٥- دراسة " رمضان بوخرص " (٢٠٠٧) (٢) بعنوان " التشريعات التنظيمية للتربية البدنية والرياضية فى المنظومة التربوية الجزائرية " ، وتهدف الدراسة إلى دراسة وتقويم وإثراء برامج التربية البدنية والرياضة للتكوين العالي للجزائر ودور التشريعات القانونية لتطويرها ، واعتمد الباحث على المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، واشتملت عينة

الدراسة على بعض العاملين فى المجال الرياضي ، وكانت من أهم نتائج هذه الدراسة أعطت دولة الجزائر اهتمام كبير للتربية البدنية والرياضية من خلال التشريعات والنصوص الرسمية والتى لها دور كبير فى ضمان حق وتنظيم ممارستها فى المؤسسات التربوية .

٦- دراسة " عبد اللطيف صبحي " (٢٠٠٥) (٣) بعنوان " الحماية الدستورية للرياضة المصرية " ، وتهدف الدراسة إلى تحديد الأسس العلمية التى تقوم عليها الحماية الدستورية للرياضة المصرية ، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي ، واعتمد على الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات ، واشتملت عينة الدراسة على المراجع العلمية المتخصصة والقوانين واللوائح المرتبطة بالدستور المصري وعينة بشرية قوامة (٢٠٠) فرد من المتخصصين فى مجال التشريعات والقوانين ، وكانت من أهم نتائج الدراسة وجود بعض مواد فى لوائح النظام الأساسي للهيئات الرياضية غير مطابقة لنصوص الدستور المصري وخصوصا الباب الثاني " المقومات الأساسية للمجتمع " والأسس العامة التي تقوم عليها الحماية الدستورية الرياضية المصرية هي الشرعية الدستورية للرياضة المصرية تتكون من (سيادة الدستور ، سيادة قانون الهيئات الرياضية ، الديمقراطية فى الرياضة) ، وتوجيه الرقابة على دستورية القوانين الرياضية ، وأكد الباحث على ضرورة تكوين المحكمة الرياضية على غرار محكمة الأسرة .

٧- دراسة " نبيل شهبو " (٢٠٠٣) (١٠) بعنوان " الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية " ، وتهدف الدراسة إلى محاولة سد بعض الثغرات فى قوانين الألعاب الرياضية واللوائح المنظمة له لم تتناوله من مواد ونصوص ، تعاقب مرتكبي الأفعال الضارة وذلكم من خلال التعرف على الحكام

القانونية المدنية والجنائية للأفعال التى تحدث فى الأطراف المعنية للبحث ، استخدام الباحث المنهج الوصفي وكانت عينة البحث مكونة من إعداد من (التلاميذ – الحكام – المدرسون – الإداريون) واستخدام الباحث المقابلة الشخصية والوثائق والسجلات واللوائح وصمم استمارة استبيان كأدوات لجمع البيانات وكانت من أهم نتائج الدراسة هناك عدة أفعال تصدر من فئات عناصر المنافسة الرياضية ضد بعضها البعض مثل (التزوير فى بيانات اللاعبين – تزوير فى إجراءات الجمعية العمومية – التزوير فى الميزانيات) وكانت من أهم توصيات الدراسة العمل على توحيد اللوائح الداخلية للهيئات الرياضية وخاصة فيما تعلق بلوائح الجزاءات والعقوبات .

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات والبحوث السابقة وجد الباحث أن موضوع فض المنازعات في المجال الرياضي قد حظيا باهتمام العديد من الباحثين ، وعلى حد علم الباحث ومن خلال استعراض تلك الدراسات يتضح الآتي :

١. ضرورة وضع آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي لما لها من قدرة على الفصل في مختلف النزاعات التى تنشأ في الكيان الرياضي .
٢. وضع آليات مقترحة لفض النزاعات في المجال الرياضي يمكن من خلال تفعليها الوصول إلى أداة مناسبة للفصل في تلك النزاعات .
٣. ندرة الدراسات السابقة . على حد علم الباحث . التى قامت بدراسة الأبعاد التنظيمية والتشريعية لفض المنازعات في المجال الرياضي .

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة :

١. تحديد وصياغة جوانب مشكلة البحث وتحليل جوانبها وأعطيته ثراء في المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث .
٢. معرفة أهم المراجع التي يمكن الرجوع لها والاعتماد عليها وأماكن الحصول عليها خاصة المتعلقة بالية فض المنازعات .
٣. تحديد الخطوات المتبعة فى إجراءات الدراسة الحالية سواء من النواحي الفنية أو النواحي الإدارية .
٤. تحديد أدوات جمع البيانات والتى تتناسب وطبيعة البحث الحالي .
٥. إلقاء الضوء على أهم الأساليب الإحصائية ، واختيار أنسبها لمعالجة بيانات هذا البحث .
٦. إن النتائج التى تم التوصل إليها كانت تقديماً هاماً لموضوع البحث ، وقد استوجب ذلك ضرورة البحث فى نفس الاتجاه فى محاولة للتوصل إلى نتائج وأفكار وتوصيات جديدة .

إجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفى بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق هدف البحث .

مجتمع البحث :

يتمثل مجتمع البحث في المتخصصين في المجال الرياضي (المدير التنفيذي لوزارة الشباب والرياضة – رئيس الادارة المركزية للهيئات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة والعاملين بها – الخبراء المتخصصين فى المجال الرياضي – مدربين – إداريين – حكام – مجلس إدارة اللجنة الاولمبية –

رؤساء الاتحادات الرياضية – بعض مجالس إدارات الأندية ، بعض أساتذة القانون) .

عينة البحث :

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من مجتمع البحث وقد بلغت قوامها (١٠٢) مائة واثنان فرداً والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (١)

توزيع عينة البحث

العينة	العينة الاستطلاعية	العينة الأساسية
التنفيذي لوزارة الشباب والرياضة	-	١
رئيس الإدارة المركزية للهيئات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة والعاملين بها	٤	٩
الخبراء المتخصصين فى المجال الرياضي	٨	١١
مدربين	٥	١٩
إداريين	٥	١٧
حكام	٢	٨
مجلس إدارة اللجنة الاولمبية	-	٤
رؤساء الاتحادات الرياضية	-	١٠
بعض مجالس إدارات الأندية	٤	١٦
بعض أساتذة القانون	٢	٧
الإجمالي	٣٠	١٠٢

أدوات جمع البيانات :

أولاً : تحليل الوثائق والسجلات :

قام الباحث بتحليل الوثائق والسجلات الخاصة بالتشريعات والقوانين فى المجال الرياضي للتعرف على آلية فض المنازعات الرياضية وطرق التقاضي في المنازعات الرياضية .

ثانياً : المقابلة الشخصية :

قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسئولين والمتخصصين فى مجال التشريعات والقوانين وذلك للتعرف آلية فض المنازعات في المجال الرياضي وما هي أهم الأبعاد التنظيمية والتشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية.

ثالثاً : استبيان آلية فض المنازعات في المجال الرياضي :

وهي استمارة من إعداد الباحث واتبع فى إعدادها الأتي :

١ . تحديد هدف الاستبيان :

تم تحديد هدف الاستبيان وقد تمثل فى التعرف على طبيعة آلية فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية وطبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي والأبعاد التنظيمية والتشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي والمعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي .

٢ . تحديد محاور الاستبيان :

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة ، قام الباحث بتحديد مجموعة من المحاور وقد تمثلت محاور الاستبيان الأتي :

- واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية.
- طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي .

- الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي .
- الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي .
- المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي.

وقام الباحث بعرضها على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية والقانون قوامها (٥) خمسة خبراء وذلك لإبداء الرأى فى مدي مناسبتها ، وقد تم اختيار المحاور التى حصلت على نسبة ٧٠% فأكثر من مجموعة أراء الخبراء ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (٢)

أراء السادة الخبراء حول مدي مناسبة محاور الاستبيان (ن = ٥)

المحور	التكرار	النسبة المئوية
واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية .	٤	%٨٠
طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٥	%١٠٠
الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	٥	%١٠٠
الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	٥	%١٠٠
المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	٤	%٨٠

يتضح من جدول (٢) :

تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول مدي مناسبة محاور الاستبيان ما بين (٨٠% : ١٠٠%) ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الاستبيان وذلك لحصولهم على نسبة أعلي من ٧٠% من آراء السادة الخبراء .

٤ . صياغة عبارات الاستبيان :

قام الباحث بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الاستبيان النهائية ، وقد قام الباحث بعرض تلك العبارات على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية والقانون قوامها (٥) خمسة خبراء وذلك لإبداء الرأي فى مدي مناسبة العبارات لمحاور البحث ، وقد تم حذف العبارات التى حصلت على نسبة أقل من ٧٠% من اتفاق الخبراء وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٣) ثلاثة عبارات .

٥ . الصورة النهائية للاستبيان :

قام الباحث بكتابة شكل الاستبيان فى صورته النهائية وذلك بترتيب العبارات تبعاً للمحور المنتمية إليه بحيث تجمع العبارات الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان مع بعضها .

٦ . تصحيح الاستبيان :

لتصحيح الاستبيان قام الباحث بوضع ميزان تقديري ثلاثي ، وقد تم تصحيح العبارات كالتالي :

. موافق (٣) ثلاثة درجات .

. إلى حد ما (٢) درجتان .

. غير موافق (١) درجة واحدة .

المعاملات العلمية للاستبيان :

أ . الصدق :

لحساب صدق الاستبيان استخدم الباحث الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية والقانون قوامها (٥) خمسة خبراء وذلك لإبداء الرأي فى ملاءمة الاستبيان فيما وضع من أجله ، والجدول التالي (٣) يوضح النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان .

جدول (٣)

النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان (ن = ٥)

المحاور		العبـــارات							
واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية		رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		تكرارها	٥	٥	٤	٥	٤	٥	٥	٤
		النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%
		رقم العبارة	٩	١٠						
		تكرارها	٥	٤						
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%						
طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	أهمية إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	
		تكرارها	٥	٥	٤	٤	٥	٤	٤	
		النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	
	أهداف إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		تكرارها	٤	٥	٤	٥	٥	٤	٤	٥
		النسبة المئوية	٨٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%
		رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢				
		تكرارها	٥	٤	٤	٥				
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%				

تابع جدول (٣)

النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان (ن = ٥)

المحاور		العبـــارات								
طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	اختصاصات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		تكرارها	٥	٤	٥	٥	٤	٤	٤	٥
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%
		رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
		تكرارها	٥	٥	٤	٥	٥	٤	٤	٤
		النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	٨٠%
		رقم العبارة	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
		تكرارها	٥	٤	٥	٥	٤	٥	٤	٤
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%
		رقم العبارة	٢٥	٢٦						
		تكرارها	٥	٣						
		النسبة المئوية	١٠٠%	٦٠%						
الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	تبعية الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤				
		تكرارها	٥	٤	٥	٥				
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%				
	معايير تشكيل الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		تكرارها	٥	٥	٤	٥	٥	٤	٤	٥
		النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%
		رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
		تكرارها	٥	٥	٤	٤	٤	٥	٥	٤
		النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%
		رقم العبارة	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
		تكرارها	٥	٥	٤	٥	٥	٤	٤	٥
		النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%
		رقم العبارة	٢٥							
		تكرارها	٥							
		النسبة المئوية	١٠٠%							

تابع جدول (٣)

النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الاستبيان (ن = ٥)

المحاور		العبـــارات							
الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	معايير اختيار أعضاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥		
		تكرارها	٥	٤	٢	٥	٥		
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	٤٠%	١٠٠%	١٠٠%		
الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	قانونية التأسيس	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	
		تكرارها	٥	٥	٤	٥	٥	٤	
		النسبة المئوية	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	
	ماهية تكوين الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥		
		تكرارها	٤	٥	٤	٥	٥		
		النسبة المئوية	٨٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%		
	الجهات المختصة بالطعن على قرارات الآلية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
		تكرارها	٥	٤	٤	٥	٤	٥	٥
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	٨٠%	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%
	درجات التقاضي على الآلية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤			
		تكرارها	٥	٤	٥	٥			
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%			
المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي		رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		تكرارها	٥	٤	٥	٥	٤	٢	٤	٥
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٠%	٤٠%	٨٠%	١٠٠%
		رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢				
		تكرارها	٥	٤	٥	٥				
		النسبة المئوية	١٠٠%	٨٠%	١٠٠%	١٠٠%				

يتضح من جدول (٢) :

. تراوحت النسبة المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الاستبيان ما بين (٤٠% : ١٠٠%) ، وبذلك تم حذف عدد (٣) ثلاثة عبارات .

(٢) صدق الاتساق الداخلي :

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان قام الباحث بتطبيقه على عينة قوامها (٣٠) ثلاثون فرداً من مجتمع البحث ومن غير العينة الأصلية للبحث ، حيث تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور أو البعد الذى تنتمى إليه ، والجدول (٤) يوضح النتيجة .

جدول (٤)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية

للمحور أو البعد الذى تنتمى إليه (ن = ٣٠)

المحاور		العبـــارات								
واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية		رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		معامل الارتباط	٠.٨٨	٠.٨٧	٠.٨٥	٠.٧٧	٠.٧٥	٠.٧٤	٠.٧٦	٠.٧٧
		رقم العبارة	٩	١٠						
		معامل الارتباط	٠.٦١	٠.٧٥						
طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	أهمية إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	
		معامل الارتباط	٠.٨٨	٠.٧٥	٠.٦٥	٠.٨٤	٠.٨١	٠.٨٢	٠.٨٣	
	أهداف إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		معامل الارتباط	٠.٨٨	٠.٨٥	٠.٨٤	٠.٨٢	٠.٧٥	٠.٧٣	٠.٧١	٠.٨٨
		رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢				
		معامل الارتباط	٠.٩١	٠.٨٢	٠.٧٥	٠.٩٣				
	اختصاصات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		معامل الارتباط	٠.٨٤	٠.٨٢	٠.٨٧	٠.٨٨	٠.٩٢	٠.٨٨	٠.٨٤	٠.٧٢
		رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
		معامل الارتباط	٠.٨٢	٠.٨٤	٠.٧٧	٠.٦٨	٠.٧٢	٠.٧٤	٠.٩٤	٠.٧٥
		رقم العبارة	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
		معامل الارتباط	٠.٨٥	٠.٧٧	٠.٧٩	٠.٧٤	٠.٨٥	٠.٨٢	٠.٨٣	٠.٧٢
		رقم العبارة	٢٥							
		معامل الارتباط	٠.٨٨							
الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	تبعية الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤				
		معامل الارتباط	٠.٨٤	٠.٨٥	٠.٨٧	٠.٩١				

تابع جدول (٤)

معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية

للمحور أو البعد الذى تنتمى إليه (ن = ٣٠)

المحاور		العبـــارات								
الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	معايير تشكيل الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		معامل الارتباط	٠.٨٢	٠.٨٢	٠.٧٤	٠.٧١	٠.٧٢	٠.٧٣	٠.٨٥	٠.٨٦
		رقم العبارة	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
		معامل الارتباط	٠.٨٢	٠.٨٤	٠.٦٢	٠.٦٤	٠.٧٢	٠.٨١	٠.٨٢	٠.٧٣
		رقم العبارة	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
		معامل الارتباط	٠.٨٥	٠.٧٤	٠.٨٢	٠.٧١	٠.٧٣	٠.٧٤	٠.٧٥	٠.٧١
		رقم العبارة	٢٥							
		معامل الارتباط	٠.٨٠							
	معايير اختيار أعضاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤				
		معامل الارتباط	٠.٧٠	٠.٨١	٠.٨٦	٠.٧٧				
الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	قانونية التأسيس	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦		
		معامل الارتباط	٠.٧٧	٠.٧٥	٠.٧٤	٠.٧٢	٠.٧٣	٠.٦٦		
	ماهية تكوين الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥			
		معامل الارتباط	٠.٧٤	٠.٧٥	٠.٧٨	٠.٧٢	٠.٧١			
	الجهات المختصة بالطعن على قرارات الآلية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	
		معامل الارتباط	٠.٧٨	٠.٧٢	٠.٨١	٠.٦٩	٠.٧١	٠.٧٩	٠.٨٣	
	درجات التقاضي على الآلية	رقم العبارة	١	٢	٣	٤				
		معامل الارتباط	٠.٩٤	٠.٨٢	٠.٨٧	٠.٨٨				
المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي		رقم العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
		معامل الارتباط	٠.٨٢	٠.٨٧	٠.٨٢	٠.٧٧	٠.٧٩	٠.٨٧	٠.٩١	٠.٩٢
		رقم العبارة	٩	١٠	١١					
		معامل الارتباط	٠.٨٢	٠.٨٨	٠.٨٩					

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠.٠٥) = ٠.٣٦١

يتضح من جدول (٣) ما يلي :

. تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية ما بين (٠.٦١ : ٠.٩٤) وهى معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان .

ب . الثبات :

لحساب ثبات الاستبيان قام الباحث باستخدام معامل ألفا لكرونباخ وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٣٠) ثلاثون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية ، والجدول التالي (٥) يوضح ذلك .

جدول (٥)

معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا لكرونباخ للاستبيان (ن = ٣٠)

المحاور		معامل الفا
واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية		٠.٩٢
طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	أهمية إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٨٨
	أهداف إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٧٨
	اختصاصات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٨٥
الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	تبعية الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٨٤
	معايير تشكيل الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٨٠
	معايير اختيار أعضاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٨٦
الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي	قانونية التأسيس	٠.٨٨
	ماهية تكوين الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٧٩
	الجهات المختصة بالطعن على قرارات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٨٥
	درجات التقاضي على الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي	٠.٨٨
المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي		٠.٩٥

يتضح من جدول (٥) ما يلي :

. تراوحت معاملات ألفا للاستبيان ما بين (٠.٧٨ : ٠.٩٥) وهى معاملات دالة إحصائيا مما يشير إلى ثبات الاستبيان .

خطوات البحث :

أ . الدراسة الاستطلاعية :

قام الباحث بأجراء دراسة استطلاعية لأداة جمع البيانات حيث قام بتطبيقها على عينة من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية فى الفترة من ٢٥ / ٨ / ٢٠١٣م إلى ٣ / ٩ / ٢٠١٣م وذلك بغرض التعرف على مدى مناسبتها وعلاقتها بالتطبيق على تلك العينة .

ب . تطبيق البحث :

بعد تحديد العينة واختبار أداة جمع البيانات والتأكد من صدقها وثباتها قام الباحث بتطبيقها على جميع أفراد العينة قيد البحث وكانت فترة التطبيق من ١٥ / ٩ / ٢٠١٣م إلى ٢٩ / ٩ / ٢٠١٣م .

ج . تصحيح استمارات الاستبيان :

بعد الانتهاء من التطبيق قام الباحث بتصحيح الاستمارات طبقاً للتعليمات الموجودة والموضحة سابقاً وبعد الانتهاء من عملية التصحيح قام الباحث برصد الدرجات وذلك تمهيداً لمعالجتها إحصائياً .

المعالجات الإحصائية :

. النسبة المئوية . . معامل الارتباط .

. معامل الفا لكرونباخ . . الوزن النسبي .

. مربع كا .

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها :

<u>الإجابة علي التساؤل الأول الذي ينص علي :</u>

ما هي واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية ؟

جدول (٦)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول (واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	توجد آلية متخصصة لفض المنازعات في المجال الرياضي .	-	-	102	102	33.33	204.00
٢.	توجد ضوابط ولوائح لفض المنازعات في المجال الرياضي .	-	25	77	127	41.50	90.76
٣.	قانون الهيئات الرياضية قادر علي الفصل في المنازعات الرياضية بشكل نهائي .	-	19	83	121	39.54	111.24
٤.	يتم اللجوء إلى المحاكم الإدارية للفصل في المنازعات الرياضية .	74	28	-	278	90.85	82.12
٥.	يتم اللجوء إلى المحاكم الدولية للفصل في المنازعات الرياضية التى تنشأ داخل مصر .	68	32	2	270	88.24	64.24
٦.	توجد قواعد ثابتة للعقوبات التى يتم توقيعها علي كافة الهيئات الرياضية بصورة عادلة .	8	33	61	151	49.35	41.35
٧.	يتم التقاضي أمام قضاة متخصصين في المجال الرياضي .	-	-	102	102	33.33	204.00
٨.	الجهة المختصة بالطعن في القضايا الرياضية قادرة علي إصدار الأحكام التى تتناسب مع الوضعية الرياضية	-	16	86	118	38.56	123.06

تابع جدول (٦)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول (واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٩.	هناك رضا كامل من كافة الأطراف المتصارعة عن الطبيعة القانونية للأحكام الصادرة والجهات الصادرة منها .	-	31	71	133	43.46	74.53
١٠	تتفق آليات فض المنازعات الرياضية في مصر مع ما جاء في الميثاق الاولمبي .	1	25	76	129	42.16	86.29

يتضح من جدول (٦) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الأول (واقع فض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية) ما بين (٣٣.٣٣% : ٩٠.٨٥%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارات (٤ ، ٥) وفي اتجاه الموافقة ، كما توجد فروق دالة إحصائياً في العبارات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) وفي اتجاه عدم الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى عدم وجود آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي ، وبالتالي يتم اللجوء في القضايا المطروحة علي الساحة الرياضية إلى المحاكم الإدارية التى لا تتصف بصفة الاختصاص مما يؤدي

إلى عدم القدرة علي إصدار أحكام قاطعة في هذا الشأن ، كما أن العديد من الهيئات والأفراد قد يلجؤن إلى المحاكم الدولية للاحتكام فيها مما يؤدي إلى ظهور صورة سلبية للرياضة المصرية واحتدام الصراعات بين الأفراد والهيئات وتعكير الصفو الرياضي ، فعدم وجود آلية لفض تلك المنازعات يؤثر علي الكيان الرياضي ويجعل هناك حالة من عدم الاستقرار والتخبط ، ومن أهم الأسباب أن التشريعات المنظمة للعمل في المجال الرياضي لا تؤتي بما يحقق هذا الاستقرار وذلك لعدم وجود قانون للرياضة صريح وواضح ويتناسب مع كافة المستجدات المطروحة علي الساحة الرياضية وهذا ما يجب الإسراع فيه والبدء بتنفيذه وخروجه إلى أرض الواقع ، فلا يعقل أن تكون هناك دولة متقدمة ولا يوجد تشريع رياضي بها ينظم آليات العمل ويحكم كل ما هو مطروح علي الساحة الرياضية وينظم العقوبات وبالتالي يؤدي إلى حدوث الانضباطية وعدم وجود هذا التخبطات ، ويجب أن تكون هذه الآلية مستقلة ولا تخضع للرقابة والضغوطات الحكومية وهذا ما نص عليه الميثاق الاولمبي ، فطبيعة المجال الرياضي تحتم وجود قوانين صارمة والية من شأنها الفصل في كافة أشكال النزاعات علي اختلاف أشكالها مما يؤثر بالإيجاب علي الحياة الرياضية .

وهذا ما أكدته دراسة " محمد عبد النعيم " (٢٠٠٧) (٩) حيث أشارت إلى اللجوء إلى لجان التوفيق فى شأن المنازعات الرياضية ذات الطابع الإداري ومن بينها المنازعات الناشئة عن صدور قرار بحل مجالس إدارة الأندية .

<u>الإجابة علي التساؤل الثاني الذي ينص علي :</u>

ما هي طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي؟

جدول (٧)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الأول (أهمية إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	آلية فض المنازعات المقترحة لها دور فعال فى الارتقاء بالرياضة المصرية.	99	3	-	303	99.02	186.53
٢.	تساعد الآلية المقترحة فى حل النزاعات بين الأطراف المختلفة فى الرياضة المصرية .	100	2	-	304	99.35	192.24
٣.	تساعد الآلية المقترحة المحكمة الإدارية فى فض المنازعات التى تعجز عنها .	97	5	-	301	98.37	175.47
٤.	تساعد فى تسوية النزاعات الرياضية تسوية نهائية .	101	1	-	305	99.67	198.06
٥.	تعمل على تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة .	101	1	-	305	99.67	198.06
٦.	اللجوء إلى الآلية المقترحة تؤدي إلى سرعة الفصل فى القضايا الرياضية بعكس المحاكم الإدارية .	98	4	-	302	98.69	180.94
٧.	تؤدي إلى تقليل الظواهر السلبية فى الوسط الرياضية كشغب الملاعب .	76	20	6	274	89.54	80.71

يتضح من جدول (٧) :

- تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثاني (طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الأول (أهمية إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٨٩.٥٤% :

٩٩.٦٧%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى الأهمية الكبيرة لضرورة إنشاء آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي فتلك الآلية لها دور فعال في الارتقاء بالمنظومة الرياضية وتساعد فى حل النزاعات بين الأطراف المختلفة فى الرياضة المصرية كما أنها تعتبر أداة مناسبة لفض المنازعات في الرياضة المصرية ومساعدة للمحاكم الدولية الرياضية في الفصل في النزاعات المحلية داخل جمهورية مصر العربية ، كما أنها لها القدرة علي إصدار أحكام نهائية في القضايا المطروحة نظرا لتخصصها الدقيق في الشأن الرياضي وإلمامها بكل ما يتعلق بالمجال الرياضي فهي تعمل علي توفيق الأوضاع بين الهيئات المتنازعة ، ومن أهم الأشياء التي تستطيع عملها هي سرعة الفصل في النزاعات التى تتم بين الأطراف الرياضية لكونه متخصصة مقارنة بالمحاكم الإدارية التى تأخذ وقتاً كبيراً في الفصل في القضايا المطروحة ، كما أن أحكامها وقراراتها الصارمة تؤدي إلى الحد من الظواهر السلبية في المجتمع المصري وخاصة المتعلقة بقضايا الشغب والعنف وكذلك المخالفات المالية التى تتم داخل الهيئات الرياضية ، كل هذا يؤكد علي أهمية إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي لما لها من دور هام وفعال في تنظيم المسائل القانونية في المجال الرياضي وإعطاء الحق لصاحبة .

وهذا ما أكدته دراسة " رمضان بوخرص " (٢٠٠٧) (٢) حيث أشارت إلى أعطت دولة الجزائر اهتمام كبير للتربية البدنية والرياضية من خلال التشريعات والنصوص الرسمية والتى لها دور كبير فى ضمان حق وتنظيم ممارستها فى المؤسسات التربوية .

جدول (٨)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الأول (أهداف إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	حل المشكلات والقضايا الرياضية على اختلاف مستوياتها .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢.	توفيق الأوضاع بين كافة المتعاملين داخل وخارج الوسط الرياضي .	102	-	-	306	100.00	204.00
٣.	وضع حد للتخبطات التى تحدث بالهيئات الرياضية والتى تتكرر بشكل دائم .	102	-	-	306	100.00	204.00
٤.	تحديد شكل العقوبات لكافة المخالفات التى تحدث بالهيئات الرياضية .	102	-	-	306	100.00	204.00
٥.	البعد عن الأحكام التى تصدر من المحكمة الإدارية في غير صفة الاختصاص .	95	7	-	299	97.71	164.88
٦.	التقليل من العقوبات التى توقع علي الهيئات الرياضية من قبل المحكمة الرياضية الدولية من خلال لوائحه الموضوعة .	90	12	-	294	96.08	140.47
٧.	القدرة علي إنهاء الصراعات القائمة والتى تؤثر علي المنظومة الرياضية	96	6	-	300	98.04	170.12
٨.	وضع قواعد ولوائح لتنظيم المسائل القانونية الخاصة بكل ما يتعلق بالهيئات الرياضية .	102	-	-	306	100.00	204.00
٩.	الفصل في المنازعات التى تحدث بين الهيئات الرياضية علي مختلف تصنيفاتها .	100	2	-	304	99.35	192.24
١٠	التخلص من أعمال العنف والشغب فى الملاعب .	90	12	-	294	96.08	140.47
١١	تحقيق الاستقرار الإداري للهيئات الرياضية على اختلاف تصنيفاتها .	101	1	-	305	99.67	198.06
١٢	سرعة الفصل فى المنازعات بين الأطراف الرياضية .	102	-	-	306	100.00	204.00

يتضح من جدول (٨) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثاني (طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثاني (أهداف إنشاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٩٦.٠٨% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن الآلية المقترحة لها العديد من الأهداف التى تسعي إليها والتى تهدف إلى تنظيم العمل داخل المجال الرياضي ومنع أي تخبطات تحدث وتهدد الكيان الرياضي وتعكر الصفو العام فمن أهم أهدافها حل المشكلات والقضايا الرياضية على اختلاف مستوياتها وتوفيق الأوضاع بين كافة المتعاملين داخل وخارج الوسط الرياضي ووضع حد للتخبطات التى تحدث بالهيئات الرياضية والتى تتكرر بشكل دائم وتحديد شكل العقوبات لكافة المخالفات التى تحدث بالهيئات الرياضية والبعد عن الأحكام التى تصدر من المحكمة الإدارية في غير صفة الاختصاص والتى تؤدي إلى البطء في إصدار الأحكام المناسبة ، كما أنها قد تعمل علي التقليل من العقوبات التى توقع علي الهيئات الرياضية من قبل المحكمة الرياضية الدولية من خلال لوائحه الموضوعة والياتها القوية التى تجعل كل هيئة تفكر كثيراً قبل إجراء أي مخالفة تجاه المتعاملين معها ، كما أنها تعمل علي التخلص من أعمال العنف والشغب فى الملاعب من خلال قوانينها الصارمة والتى تلزم كل من الهيئة والمشجعين بضرورة التحلي بالأخلاق والروح الرياضية وإلا سوف تصدر أحكام رادعة من خلالها ، كما أنها تعمل علي سرعة الفصل فى المنازعات بين الأطراف الرياضية لصفة الاختصاص والمعرفة الكاملة بكل ما يدور في الوسط الرياضي علي عكس المحاكم الإدارية التى تأخذ وقتاً كبيراً في تحديد العقوبات .

وهذا ما أكدته دراسة " عبد اللطيف صبحي " (٢٠٠٥) (٣) حيث أشارت إلى ضرورة تكوين المحكمة الرياضية على غرار محكمة الأسرة .

جدول (٩)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثالث

(اختصاصات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي)(ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	الفصل فى عملية الانتخابات داخل الهيئات الرياضية .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢.	حل مجالس الإدارات والتوصية بتعيين مجالس مؤقتة .	102	-	-	306	100.00	204.00
٣.	إسقاط العضوية عن كل أو بعض مجالس الإدارات .	102	-	-	306	100.00	204.00
٤.	إسقاط العضوية عن أحد الأعضاء العاملين .	102	-	-	306	100.00	204.00
٥.	المخالفات المالية التى تتعارض مع نصوص القانون .	102	-	-	306	100.00	204.00
٦.	كل ما يتعلق بشئون العضوية .	102	-	-	306	100.00	204.00
٧.	المشكلات التى تنشأ بين اللاعب والنادي .	102	-	-	306	100.00	204.00
٨.	المشكلات التى تنشأ بين اللاعب واتحاد اللعبة .	102	-	-	306	100.00	204.00
٩.	المشكلات التى تنشأ بين اللاعب واللجنة الاولمبية المصرية .	102	-	-	306	100.00	204.00
١٠	المشكلات التى تنشأ بين اللاعب والجهة الحكومية المسئولة عن الرياضة .	102	-	-	306	100.00	204.00
١١	المشكلات التى تنشأ بين النادي واتحاد اللعبة.	102	-	-	306	100.00	204.00
١٢	المشكلات التى تنشأ بين الأندية وبعضها .	102	-	-	306	100.00	204.00
١٣	المشكلات التى تنشأ بين الاتحاد واللجنة الاولمبية المصرية .	102	-	-	306	100.00	204.00
١٤	المشكلات التى تنشأ بين لاعب ووكيله المعتمد من الاتحاد المحلي والدولي المختص.	102	-	-	306	100.00	204.00

تابع جدول (٩)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثاني (طبيعة الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثالث

(اختصاصات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي)(ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١٥	المشكلات التى تنشأ بين لاعب والوكيل غير المعتمد من الاتحادات المعنية .	102	-	-	306	100.00	204.00
١٦	المشكلات التى تنشأ بين المدرب والنادي .	102	-	-	306	100.00	204.00
١٧	المشكلات التى تنشأ بين المدرب والاتحاد التابع له .	102	-	-	306	100.00	204.00
١٨	المشكلات التى تنشأ بين المدرب والجهة الحكومية المسئولة عن الرياضة .	102	-	-	306	100.00	204.00
١٩	المشكلات التى تنشأ بين المدرب والحكم .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢٠	المشكلات التى تنشأ بين الحكم واتحاد اللعبة.	102	-	-	306	100.00	204.00
٢١	قضايا تناول المنشطات وتجريمها .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢٢	قضايا عنف وشغب الجماهير داخل الملاعب.	102	-	-	306	100.00	204.00
٢٣	قضايا التزوير فى المجال الرياضي .	99	3	-	303	99.02	186.53
٢٤	القضايا المتعلقة بالتسويق والدعاية الإعلانية للمنتجات الرياضية .	96	6	-	300	98.04	170.12
٢٥	المشكلات المتعلقة بروابط الأندية .	101	1	-	305	99.67	198.06

يتضح من جدول (٩) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثاني (طبيعة الآليــة المقترحــة لفـض المنازعــات فــي المجــال الرياضــي) البعـد الثالــث (اختصاصات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٩٨.٠٤% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن الآلية المقترحة لفض المنازعات سوف تكون لها الحق في الفصل في كافة النزاعات التى تنشأ داخل جمهورية مصر العربية علي اختلاف أشكال الهيئات والأفراد ، فهي معنية بالفصل في النزاعات التى تتم بين كافة الهيئات العاملة في المجال الرياضي من لجنة اولمبية واتحادات رياضية وأندية رياضية وكافة المتعاملين فيها ومعها من حكام ولاعبين وإداريين وجهات أخري وكذلك كل الأمور المتعلقة بالأفراد التى لهم صلة بتلك الهيئات من مجال إدارات وجمعيات عمومية ، فهي لها الحق الفصل في كافة الأمور التي لها علاقة بالوسط الرياضي والتى تدخل إليه كوسائل الإعلام والإعلان والرعاة الرياضيين ووكلاء اللاعبين ، أي أنها تختص بالكيان الرياضي دون وجود أي استثناءات داخلها .

وهذا ما أكدته دراسة " هند القروي " (٢٠١٠) (١١) حيث أشارت إلى تنتشر النزاعات في المجال الرياضي بدولة الكويت حيث نجد منها نزاعات داخلية ، توجد خلافات مادية أو إدارية في بعض الهيئات الرياضية واحتلت الأندية الرياضية أعلي نسبة مخالفات مالية وإدارية واحتلت اللجنة الأولمبية المرتبة الثانية ثم تلاها الهيئات الهيئة العامة للشباب والرياضية ثم الاتحادات الرياضية ، توجد سلوكيات غير لائقة أثناء المنافسات الرياضية من قبل الجماهير ومن بعض اللاعبين وقد ترد هذه السلوكيات من أحد أعضاء الجهاز الفني أو الإداري للفريق ، ودراسة " نبيل شهبو " (٢٠٠٣) (١٠) حيث أشارت إلى هناك عدة أفعال تصدر من فئات عناصر المنافسة الرياضية ضد بعضها البعض مثل (التزوير فى بيانات اللاعبين – تزوير فى إجراءات الجمعية العمومية – التزوير فى الميزانيات) .

الإجابة علي التساؤل الثالث الذي ينص علي :

ما هي الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي ؟

جدول (١٠)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الأول

(تبعية الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	مستقلة بذاتها وغير تابعة لوزارة العدل .	92	1	9	287	93.79	149.35
٢.	مستقلة بذاتها وتابعة لوزارة العدل .	9	-	93	120	39.22	154.76
٣.	غير مستقلة ويكون حكمها غير نهائي ولكنه يكون درجة من درجات التقاضي .	11	-	91	124	40.52	145.12
٤.	مستقلة بذاتها وتستمد قوانينها من المحكمة الرياضية الدولية .	90	1	11	283	92.48	139.82

يتضح من جدول (١٠) :

. تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الأول (اختصاصات تبعية الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٣٩.٢٢% : ٩٣.٧٩%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارات (١ ، ٤) وفي اتجاه الموافقة ، كما توجد فروق دالة إحصائياً في العبارات (٢ ، ٣) وفي اتجاه عدم الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى ضرورة استقلالية تلك الآلية لكي تتفق مع ما تنص عليه المواثيق الاولمبية من ضرورة استقلال الرياضة بأكملها وبعدها عن المعترك السياسي لكونه تحاكي قيم أخلاقية مثلي لا يتم تعكيرها من خلال التخبطات السياسية وما ترمي إليه الدول والخلافات السياسية والعسكرية التى تنشأ بين الدول علي اختلاف أشكالها وبالتالي فيجب أن تكون هذه الآلية مستقلة عن العمل الحكومي ولها خصوصيتها التامة وتستمد أحكامها وقراراتها من القوانين الرياضية الدولية حتي لا تتعارض مصالح مصر مع المصالح الخارجية وتتفق معها حتي لا يؤدي حدوث مخالفات من شأنها تؤدي إلى معاقبة مصر وهيئاتها من أي امتيازات .

جدول (١١)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثاني

(معايير تشكيل الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي)(ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	**أولاً : مجلس الإدارة :** **. الخبراء القانونيين :** دكتوراه فى القانون الدولي .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢.	متخصص فى القانون الرياضي .	102	-	-	306	100.00	204.00
٣.	مستشار أو رئيس محكمة .	102	-	-	306	100.00	204.00
٤.	أن يكون حاصلاً على دبلومة متخصص فى مجال التشريعات والقوانين الدولية الرياضية.	99	3	-	303	99.02	186.53
٥.	أن يكون حاصلاً على دورات تدريبية متخصصة فى مجال التشريعات والقوانين الرياضية .	95	7	-	299	97.71	164.88

تابع جدول (١١)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثاني

(معايير تشكيل الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي)(ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
.٦	**. الخبراء الرياضيين :** دكتوراه فلسفة التربية الرياضية متخصصة فى مجال التشريعات والقوانين .	100	2	-	304	99.35	192.24
.٧	دكتوراه متخصصة فى الإدارة الرياضية .	102	-	-	306	100.00	204.00
.٨	أن يكون لاعب وصل إلى المستوي الدولي .	85	17	-	289	94.44	119.00
.٩	أن يكون لاعب وصل إلى مستوي الدرجة الأولي .	82	16	4	282	92.16	103.76
١٠	أن يكون لاعب مارس الرياضة .	86	12	4	286	93.46	120.24
١١	أن يكون مدرب قومي .	86	15	1	289	94.44	122.18
١٢	أن يكون مدرب بالدوري الممتاز .	87	15	-	291	95.10	127.24
١٣	أن يكون مدرب درجة أولي .	82	20	-	286	93.46	107.53
١٤	أن يكون مدرب للناشئين .	83	15	4	283	92.48	107.71
١٥	أن يكون حكم دولي .	100	2	-	304	99.35	192.24
١٦	أن يكون حكم درجة أولي .	90	9	3	291	95.10	138.88
١٧	أن يكون حكم ناشئين .	82	12	8	278	90.85	101.88
١٨	رئيس أو عضو مجلس إدارة أحد الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية .	101	1	-	305	99.67	198.06
١٩	رئيس أو عضو مجلس إدارة أحد الهيئات الرياضية الدولية .	102	-	-	306	100.00	204.00

تابع جدول (١١)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثاني

(معايير تشكيل الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي)(ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٢٠	تقلد مناصب إدارية حكومية فى المجال الرياضي .	101	1	-	305	99.67	198.06
٢١	محكم دولي فى المنازعات الرياضية بالهيئات الرياضية .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢٢	**ثالثاً : اللجان المعاونة للآلية :** **. اللجان الاستشارية الخاصة :** أن يكون عمل بإحدي اللجان في أحدي الهيئات الرياضية .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢٣	إلا يكون تابع لأي هيئة رياضية بصفته .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢٤	يجوز ندبه من أي جهة حكومية .	102	-	-	306	100.00	204.00
٢٥	**. اللجان الاستشارية :** يتم ترشيح ثلاثة من قبل اللجنة الاولمبية ويتم اختيار أحدهما من قبل مجلس الإدارة .	102	-	-	306	100.00	204.00

يتضح من جدول (١١) :

. تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثاني (معايير تشكيل الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٩٢.١٦% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أنه يجب أن يتم تشكيل الآلية المقترحة بشكل متكامل غير منقوص فيجب أن يكونوا من يقومون بإصدار الأحكام مما لديهم خبرات ودرجات علمية مناسبة للعمل داخل الهيئة فيجب أن يشتمل علي الشق القانوني من خلال قضاه متخصصين في المجال الرياضي لكي يكونوا ملمين بالإجراءات القانونية التى تنظم العمل وللتكامل يجب أن تشتمل علي خبراء رياضيين ممن لهم باع في المجال التشريعي والقانوني لكي يضفوا الصبغة الفنية علي كافة الأمور بجانب الإلمام بالنواحي القانونية ، كما يجب أن تكون اللجان الاستشارية من ذوي الخبرة في المجال الرياضي والذين يضيفون للهيئة القدرة علي الوصول إلى المعلومات المتكاملة والتى تسهم في الوصول إلى الحقائق وإصدار الأحكام بشكل مناسب .

جدول (١٢)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثالث (المدة الزمنية لأعضاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي)(ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١	**يكون مدة الأعضاء :** ثلاثة سنوات .	8	-	94	118	38.56	159.76
٢	أربعة سنوات .	94	-	8	290	94.77	159.76
٣	تكون المدة لثلاثة فترات على الأكثر .	94	8	-	298	97.39	159.76
٤	يتم ضم أي خبير تابع للمحكمة الرياضية الدولية من المصريين .	102	-	-	306	100.00	204.00

يتضح من جدول (١٢) :

. تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الثالث (الأبعاد التنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثالث (المدة الزمنية لأعضاء الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٣٨.٥٦% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارات (٢ ، ٣ ، ٤) وفي اتجاه الموافقة ، كما توجد فروق دالة إحصائياً في العبارة (١) وفي اتجاه عدم الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن مدة الأربعة سنوات من أفضل المدد المتعارف عليها عالمياً للقدرة علي الوفاء بالواجبات المنوطة بهم وأخذ الوقت الكافي للارتقاء بالمنظومات علي اختلاف أشكالها كما أنه يجب أن يكون هناك تجديد في الدماء وذلك من خلال تغيير القيادات المسئولة من وقت لآخر من أجل إدخال الفكر الجديد والارتقاء بمستوي المنظومة الرياضية ، كما أنه يجب الاستعانة بالخبراء المصريين والذين لهم باع في المحافل الدولية من أجل الارتقاء بالمنظومة القانونية والرياضية داخل مصر.

الإجابة علي التساؤل الرابع الذي ينص علي :

ما هي الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي ؟

جدول (١٣)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي)

البعد الأول (قانونية التأسيس) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	قرار من رئيس الجمهورية .	99	3	-	303	99.02	186.53
٢.	قرار من رئيس الوزراء .	93	9	-	297	97.06	154.76
٣.	قانون تشريعي من مجلس النواب .	100	2	-	304	99.35	192.24
٤.	موافقة المحكمة الدستورية العليا .	98	4	-	302	98.69	180.94
٥.	موافقة المحكمة الدولية الرياضية .	80	11	11	273	89.22	93.35
٦.	موافقة وزارة العدل .	88	14	-	292	95.42	131.53

يتضح من جدول (١٣) :

- تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الأول (قانونية التأسيس) ما بين (٨٩.٢٢% : ٩٩.٣٥%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أنها يجب أن تأسس الآلية المقترحة بشكل قانوني كامل ومن أعلي الجهات المسئولة في الدولة لكي يكون لها كافة الاختصاصات والقوة القانونية التى تجعلها تتف بالصرامة والقوة في إصدار الأحكام وأن تكون لها صفة النفاذ والضبطية القانونية حتي لا يتم الاستهانة بها من قبل الجهات المتقاضية ، فيجب أن يصدر قرار تشكيلها من أعلي سلطة

فـي الدولـة متمثلـة فـي رئـيس الدولـة ومجلـس الـوزراء وكـذلك الجهـة التشـريعية الأولـي وهـي مجلس النواب لكـي تأخذ الشكل القانوني الكامل ولا يتم الإطاحـة بها في أي وقت وفقاً للأهواء الشخصية .

جدول (١٤)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثاني

(ماهية تكوين الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	**أولاً : مجلس الإدارة :** **رئيس المجلس :** قاضي واحد يقوم بإصدار الأحكام ولا يقل عن مستشار .	101	1	-	305	99.67	198.06
٢.	**أعضاء مجلس الإدارة :** ثلاثة قضاه أحداهما على الأقل رئيس محكمة (قانون عام . إداري . جنائي) .	102	-	-	306	100.00	204.00
٣.	ثلاثة خبراء رياضيين .	102	-	-	306	100.00	204.00
٤.	**ثانياً : اللجان المعاونة للآلية :** ـ لجـان استشـارية خاصـة (شـئون اللاعبين . شئون الأندية "الجمعيات العمومية ، مجالس الإدارات" . الشئون المالية . شئون الهيئات "مع الغير" . الشئون الطبية . شئون الجمهور . الشئون الإعلامية) .	102	-	-	306	100.00	204.00
٥.	ـ لجنة استشارية تتكون من خبير من كل لعبة لها اتحاد رياضي مدرج فى سجلات اللجنة الاولمبية .	102	-	-	306	100.00	204.00

يتضح من جدول (١٤) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثاني (ماهية تكوين الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٩٩.٦٧% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أنه يجب أن يتم تشكيل الآلية المقترحة بشكل متكامل غير منقوص فيجب أن يشتمل علي الشق القانوني من خلال قضاه متخصصين في المجال الرياضي لكي يكونوا ملمين بالإجراءات القانونية التى تنظم العمل وللتكامل يجب أن تشتمل علي خبراء رياضيين ممن لهم باع في المجال التشريعي والقانوني لكي يضفوا الصبغة الفنية علي كافة الأمور بجانب الإلمام بالنواحي القانونية ، كما يجب أن تكون هناك لجان استشارية تقوم بدورها في التنقيب عن الحقائق من خلال دورها الرقابي علي كافة الهيئات وكافة الأمور بالمتعلقة بالشئون الرياضية وأن يكون من المتخصصين والملمين بالحياة الرياضية بجانب اللجان الموجودة داخل الاتحادات واللجنة الاولمبية والتى تيسر العمل داخل كل لعبة داخل مصر وذلك للتعرف علي كل ما يتعلق بالقضايا المطروحة .

جدول (١٥)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثالث (الجهات المختصة بالطعن على قرارات الآلية المقترحة

لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	رئيس الجمهورية .	93	9	-	297	97.06	154.76
٢.	رئاسة مجلس الوزراء .	84	18	-	288	94.12	115.06
٣.	وزير الرياضة .	102	-	-	306	100.00	204.00
٤.	المحكمة الدستورية العليا .	85	17	-	289	94.44	119.00
٥.	النائب العام .	91	11	-	295	96.41	145.12
٦.	المحكمة الإدارية .	87	15	-	291	95.10	127.24
٧.	المحكمة الرياضية الدولية .	102	-	-	306	100.00	204.00

يتضح من جدول (١٥) :

- تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الثالث (الجهات المختصة بالطعن على قرارات الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٩٤.٤٤% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن الجهات التى يحق لها الطعن علي قرارات الآلية هي جهات رسمية داخل مصر لكونها لها ثوابت واليات للعمل غير عشوائي ولا يتم إعطاء الفرص للتخبطات في قرارات الآلية لو تم فتح الحرية للطعن علي قراراتها بدون مبررات لتأخير الحكم المقرر .

جدول (١٦)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الرابع (درجات التقاضي على الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	تكون قراراتها نهائية .	95	7	-	299	97.71	164.88
٢.	تكون على درجتين أي يجوز الطعن على قراراتها .	85	17	-	289	94.44	119.00
٣.	يكون حكمها درجة من درجات التقاضي ويكون قابلا للطعن عليه أمام محاكم القضاء الإداري .	-	-	102	102	33.33	204.00
٤.	يكون حكمها درجة من درجات التقاضي ويكون قابلا للطعن عليه أمام المحكمة الرياضية الدولية .	81	13	8	277	90.52	97.82

يتضح من جدول (١٦) :

- تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الرابع (الأبعاد التشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) البعد الرابع (درجات التقاضي على الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٣٣.٣٣% : ٩٧.٧١%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في العبارات (١ ، ٢ ، ٤) وفي اتجاه الموافقة ، كما توجد فروق دالة إحصائياً في العبارة (٣) وفي اتجاه عدم الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أنه يجب أن تكون قرارات الآلية نهائية ويمكن الطعن عليها من بعض الجهات الرسمية حتي لا يكون هناك تجاوزات في تأكيد الأحكام الصادرة منها ، فالجهات الرسمية لها وضعها وأسسها في

الطعن علي الأحكام ولا يتم الطعن بشكل عشوائي أو لمجرد تباطيء الحكم وعدم تنفيذها وهذا يمكن أن يحدث مع الأفراد العاديين والذين ليس له صفة أو وضع مؤسسي .

وهذا ما أكدته دراسة " محمد أبو الفتوح " (٢٠١٣) (٨) حيث أشارت إلى وضع قانونية لتأسيس المحكمة الرياضية بجمهورية مصر العربية يمكن من خلالها الفص في المنازعات في المجال الرياضي .

<u>الإجابة علي التساؤل الخامس الذي ينص علي :</u>

ما هي المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي ؟

جدول (١٧)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الخامس (المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
١.	عدم الوعي من قبل بعض المسئولين عن الحركة الرياضية بأهمية إنشاء تلك الآلية .	85	17	-	289	94.44	119.00
٢.	عدم وجود دورات متخصصة فى مجال التشريعات والقوانين الرياضية تقوم بتدريب العاملين فى المجال الرياضي.	101	1	-	305	99.67	198.06
٣.	عدم وجود قانون للهيئات الرياضية يتصف بالقوة والصرامة .	100	2	-	304	99.35	192.24
٤.	عدم وجود إمكانات مادية لإنشاء تلك الآلية.	59	17	26	237	77.45	28.76

تابع جدول (١٧)

الوزن النسبي والنسبة المئوية ومربع كا لآراء العينة بالنسبة لعبارات المحور الخامس (المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) (ن = ١٠٢)

م	العبارات	الاستجابة			الوزن النسبي	النسبة المئوية	قيمة كا٢
		موافق	إلى حد ما	غير موافق			
٥.	عدم وجود متخصصين فى مجال القانون الرياضي .	89	13	-	293	95.75	135.94
٦.	صعوبة إنشائها قانونياً .	72	12	18	258	84.31	64.24
٧.	الخوف من عدم القدرة علي اتخاذ القرارات الصارمة في كل القضايا المطروحة .	90	12	-	294	96.08	140.47
٨.	عدم القدرة علي تفعيل قرارات الجهاز مما يعمل علي عدم هيبته وسيطرته علي كافة الأوضاع .	89	12	1	292	95.42	135.24
٩.	عدم توافر الكفاءات الفنية لإنشاء الآلية .	81	16	5	280	91.50	99.24
١٠.	عدم موافقة المحكمة الرياضية الدولية علي إجراءات تشكيله أو قراراته .	93	9	-	297	97.06	154.76
١١.	عدم تعاون الجهات العاملة في المجال الرياضي مع الآلية .	96	6	-	300	98.04	170.12

يتضح من جدول (١٧) :

ـ تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات المحور الخامس (المعوقات التى تحد من تأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي) ما بين (٧٧.٤٥% : ٩٩.٦٧%) ، حيث توجد فروق دالة إحصائياً بين آراء عينة البحث في جميع العبارات وفي اتجاه الموافقة .

ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك العديد من المعوقات التى تحد من إنشاء الآلية المقترحة والتى من أهمها عدم وجود قانون للهيئات الرياضية

يتصف بالقوة والصرامة وعدم تعاون الجهات العاملة في المجال الرياضي مع الآلية في بعض الأمور التى قد تمس بمصالحها الشخصية وكذلك عدم موافقة المحكمة الرياضية الدولية علي إجراءات تشكيله أو قراراته وعدم وجود دورات متخصصة فى مجال التشريعات والقوانين الرياضية تقوم بتدريب العاملين فى المجال الرياضي وعدم الوعي من قبل بعض المسئولين عن الحركة الرياضية بأهمية إنشاء تلك الآلية وعدم وجود إمكانات مادية لإنشاء تلك الآلية وعدم وجود متخصصين فى مجال القانون الرياضي ، كما أن الخوف من عدم القدرة علي اتخاذ القرارات الصارمة في كل القضايا المطروحة وعدم القدرة علي تفعيل قرارات الجهاز مما يعمل علي عدم هيبته وسيطرته علي كافة الأوضاع من أهم الأمور التي تجعلها صعب الإنشاء بجانب صعوبة إنشائها قانونياً لعدم وجود ما يشير إليها في الدستور أو القوانين الموجودة حالياً .

وهذا ما أكدته دراسة " عبد اللطيف صبحي " (٢٠٠٥) (٣) حيث أشارت إلى وجود بعض مواد فى لوائح النظام الأساسي للهيئات الرياضية غير مطابقة لنصوص الدستور المصري وخصوصا الباب الثاني " المقومات الأساسية للمجتمع " والأسس العامة التي تقوم عليها الحماية الدستورية الرياضية المصرية هي الشرعية الدستورية للرياضة المصرية تتكون من (سيادة الدستور ، سيادة قانون الهيئات الرياضية ، الديمقراطية فى الرياضة) ، وتوجيه الرقابة على دستورية القوانين الرياضية .

الاستخلاصات :

١. لا توجد آلية متخصصة لفض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية .
٢. يتم اللجوء إلى المحاكم الإدارية للفصل في المنازعات الرياضية .

٣. آلية فض المنازعات المقترحة لها دور فعال فى الارتقاء بالرياضة المصرية .

٤. الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي لها أهداف واضحة تعمل علي الفصل في الصراعات التى تحدث في الوسط الرياضي المصري .

٥. تختص الآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي في كل ما يتعلق بالوسط الرياضي بمختلف هيئاته ومؤسساته .

٦. هناك عدة أبعاد تنظيمية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي تتمثل في :

– أن تكون مستقلة بذاتها وغير تابعة لوزارة العدل وتستمد قوانينها من المحكمة الرياضية الدولية .

– من أهم معايير تشكيل أعضاء آلية فض المنازعات :

- الخبراء القانونيين :

. دكتوراه فى القانون الدولي .

. متخصص فى القانون الرياضي .

. مستشار أو رئيس محكمة .

ـ أن يكون حاصلاً على دبلومة متخصص فى مجال التشريعات والقوانين الدولية الرياضية.

- الخبراء الرياضيين :

. دكتوراه متخصصة فى الإدارة الرياضية .

. أن يكون لاعب مارس الرياضة في مختلف أشكالها .

. رئيس أو عضو مجلس إدارة أحد الهيئات الرياضية بجمهورية مصر العربية أو خارجها.

. تقلد مناصب إدارية حكومية فى المجال الرياضي .

- اللجان المعاونة للآلية :

. أن يكون عمل بإحدي اللجان في أحدي الهيئات الرياضية .

. إلا يكون تابع لأي هيئة رياضية بصفته .

. يجوز ندبه من أي جهة حكومية .

. يتم ترشيح ثلاثة من قبل اللجنة الاولمبية ويتم اختيار أحدهما من قبل مجلس الإدارة.

– الفترة الزمنية لأعضاء آلية فض المنازعات تكون أربعة سنوات بحد أقصي ثلاثة فترات متتالية ، علي أن تضم أي خبير تابع للمحكمة الرياضية الدولية من المصريين .

٧. هناك عدة أبعاد تشريعية لتأسيس آلية لفض المنازعات في المجال الرياضي تتمثل في :

– أن تصدر بقرار من رئيس الجمهورية من خلال تشريع من مجلس النواب وبموافقة المحكمة الدستورية العليا .

– يتكون أعضاء الآلية من :

- رئيس المجلس :

. قاضي واحد يقوم بإصدار الأحكام ولا يقل عن مستشار .

- أعضاء مجلس الإدارة :

. ثلاثة قضاه أحداهما على الأقل رئيس محكمة (قانون عام . إداري . جنائي) .

. ثلاثة خبراء رياضيين .

- اللجان المعاونة :

ـ لجان استشارية خاصة (شئون اللاعبين . شئون الأندية "الجمعيات العمومية ، مجالس الإدارات" . الشئون المالية . شئون الهيئات "مع الغير" . الشئون الطبية . شئون الجمهور . الشئون الإعلامية) .

. لجنة استشارية تتكون من خبير من كل لعبة لها اتحاد رياضي مدرج فى سجلات اللجنة الاولمبية .

– يمكن الطعن علي قرارات المجلس من خلال وزير الرياضة أو المحكمة الرياضية الدولية .

– تكون قراراتها نهائية ويكون قابلا للطعن عليه أمام المحكمة الرياضية الدولية .

٨. هناك العديد من المعوقات التى تحد من تأسيس آلية فض المنازعات في المجال الرياضي ومن أهمها عدم وجود قانون للهيئات الرياضية يتصف بالقوة والصرامة .

التوصيات :

فى ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي :

١. إصدار قانون للرياضة واضح الملامح ويحاكي الواقع الرياضي المصري .

٢. الأخذ بالآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي لما لها من أثر بالغ في الفصل في كافة النزاعات التى تنشأ في الوسط الرياضي المصري .

٣. عقد ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية لنشر الثقافة القانونية الرياضية لدي العاملين في المجال الرياضي .

٤. ضرورة أن يكون هناك قضاة متخصصين في مجال النزاعات الرياضية من خلال إقامة دورات تدريبية وندوات لقاءات لتعريفهم التشريعات والقوانين الرياضية .

٥. ضرورة أن تمنح كليات التربية الرياضية دبلومه في التشريعات والقوانين الرياضية لخريجي كلية الحقوق .

٦. ضرورة توافر أعضاء هيئة تدريس متخصصين في مجال التشريعات والقوانين الرياضية بكليات الحقوق والتربية الرياضية من خلال الدراسات التدريبية المتخصصة في هذا المجال تنظمها الجهات الحكومية المسئولة عن ذلك .

٧. التنسيق مع المحكمة الرياضية الدولية بشأن عملية التأسيس لعدم وجود مشكلات تطرأ في المستقبل وتؤدي إلى عدم الاعتراف بقرارات آلية فض المنازعات في مصر .

المراجـع

أولاً : المراجع العربية :

١. أحمد ربيع زكى عبد الحميد (٢٠١٢) : رؤية مقترحة لإنشاء المحكمة الرياضية العربية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٢. رمضان بوخرص (٢٠٠٧) : التشريعات التنظيمية للتربية البدنية والرياضية في المنظمة التربوية الجزائرية ، **مؤتمر القانون والرياضة** ، المؤتمر الثالث ، جامعة أسيوط.

٣. عبداللطيف صبحي محمد (٢٠٠٥) : الحماية الدستورية للرياضة المصرية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٤. عكاشة محمد عبد العال (٢٠١٠) : **دروس فى العلاقات الخاصة الدولية فى دولة الأمارات العربية المتحدة** ، الأمارات العربية المتحدة .

٥. كمال درويش ، إسماعيل حامد (٢٠٠٣) : **التنظيمات في المجال الرياضي** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

٦. كمال درويش ، محمد صبحي حسانين (٢٠٠٤) : **موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد** ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٧. محمد إبراهيم درويش (٢٠٠٦) : الإدارة القضائية للعدالة ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة .

٠٨ محمد أبو الفتوح محمد علي (٢٠١٣) : قانونية تأسيس المحكمة الرياضية بجمهورية مصر العربية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة بنها .

٠٩ محمد أحمد عبدالنعيم (٢٠٠٧) : تسوية المنازعات الناشئة عن حل مجالس إدارات الأتربة الرياضية بين دور القضاء الإداري وإمكانية التسوية الودية ، **مؤتمر القانون والرياضة** ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط .

١٠ نبيل محمد إبراهيم شهبو (٢٠٠٣) : الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

١١ هند سالم فهاد الرشيد القروي (٢٠١٠) : التشريعات القانونية لحل المنازعات الرياضية في دولة الكويت ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

12. Admis Robert (1991) : Court of arbitration for sport , Guide to arbitration , with out place of publish .
13. Jarguiertj , Comteph , procedure Civil (2000) : droit judiciaire prive , 17 Edition , Dappoz .
14. Robert j (2006) : Arbittage commercial gazeil de papis p. 2 et suiv .

دراسة الأبعاد التنظيمية والتشريعية لفض المنازعات في المجال الرياضي

* أ.م.د/ محمد فتحي محمد توني

يهدف البحث إلى دراسة الأبعاد التنظيمية والتشريعية لفض المنازعات في المجال الرياضي .

واستخدم الباحث المنهج الوصفى بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق هدف البحث .

ويتمثل مجتمع البحث في المتخصصين في المجال الرياضي (المدير التنفيذي لوزارة الشباب والرياضة – رئيس الادارة المركزية للهيئات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة والعاملين بها – الخبراء المتخصصين فى المجال الرياضي – مدربين – إداريين – حكام – مجلس إدارة اللجنة الاولمبية – رؤساء الاتحادات الرياضية – بعض مجالس إدارات الأندية ، بعض أساتذة القانون) ، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية وقد بلغت قوامها (١٠٢) فرداً .

واستخدم الباحث لجمع بياناته تحليل الوثائق والسجلات والمقابلة الشخصية واستبيان آلية فض المنازعات في المجال الرياضي .

وكانت من أهم النتائج لا توجد آلية متخصصة لفض المنازعات في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية وتم وضع أبعاد تنظيمية وتشريعية لالية فض المنازعات في المجال الرياضي ، وكانت من أهم التوصيات إصدار قانون للرياضة واضح الملامح ويحاكي الواقع الرياضي المصري والأخذ بالآلية المقترحة لفض المنازعات في المجال الرياضي لما لها من أثر بالغ في الفصل في كافة النزاعات التى تنشأ في الوسط الرياضي المصري .

---

* أستاذ مساعد بقسم الادارة الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة المنيا .

Study of regulatory and legislative dimensions to resolve disputes in the sports field

* Mohammed Fathi Mohammed Tony .

The research aims to study the regulatory and legislative dimensions to resolve disputes in the sports field .

The researcher used descriptive Bouktoath and procedures so as to achieve the goal of its relevance to Find .

The research community in the specialists in the field of sports (Executive Director of the Ministry of Youth and Sports - Chairman of the Central Administration for sports bodies, the Ministry of Youth and Sports and its employees - experts in the field of sports - trainers - administrators - governors - Board Olympic Committee Management - the heads of sports federations - some of the boards clubs, some law professors), was chosen as the research sample way intentional stood strong (102) people .

The researcher used for data collection of documents and records and personal interview and questionnaire analysis of the dispute settlement mechanism in the field of sports.

It was one of the most important results are no specialized dispute resolution mechanism in the field of sports in the Arab Republic of Egypt has been the development of regulatory and legislative dimensions of the mechanism of resolving disputes in the sports field, and was one of the most important recommendations of a law for sports and clear features and simulates reality sports Egyptian and the introduction of the proposed mechanism for settling disputes in the sports field to her from a profound impact in the classroom in all disputes arising in the middle of the Egyptian sports .

* Assistant Professor, Department of Sports Management - Faculty of Physical Education, Minia University.